AL-BIRUNI

Al-Biruni Journal of Humanities and Social Sciences
Vol. 01, No. 10, 2023, pp. 1-8
ISSN 3104-8900
https://al-biruni-journal.jo

أنظمة الجزاءات الأردنية ما بين القانونين: العراقي والأردني

دراسة مقارنة

أ.د عبدالاله وحيد الخظامي

أ.د ، قسم القانون الخاص، كلية القانون، جامعة ال البيت ، العراق

ARTICLE INFO

Article history
Received Sep 05, 2023
Revised Sep 06, 2023
Accepted Sep 28, 2023

الكلمات المفتاحية:
العقوبات الإدارية،
الأنظمة،
القانون الإداري،
القانون العراقي،
القانون الأردني.

ABSTRACT

تُعد أنظمة الجزاءات الإدارية من الأدوات القانونية المحورية التي تنظم العلاقة بين السلطة العامة والأفراد، وتحقق غايات العدالة والردع في المجال الإداري. تهدف هذه الدراسة إلى إجراء مقارنة بين الإطارين القانونيين المنظمين لنظام الجزاءات الإدارية في كلٍّ من التشريع الأردني والعراقي، مع التركيز على البنى القانونية والإجراءات والمبادئ التي تكفل حماية الحقوق الفردية. تسعى الدراسة إلى إبراز أوجه التشابه والاختلاف واقتراح حلول تطويرية تعزز من عدالة وشفافية هذا النظام

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل النصوص التشريعية والفقهية والأحكام القضائية ذات الصلة في كلا البلدين، كما استخدمت المنهج المقارن للكشف عن أوجه التشابه والاختلاف بين النظامين وتقييم فعاليتهما وضماناتهما القانونية.

.

وقد أظهرت النتائج وجود تقارب ملحوظ في المبادئ الأساسية والممارسات الإجرائية بين النظامين، لا سيما فيما يتعلق بالضمانات القانونية وحقوق الدفاع. ومع ذلك، برزت اختلافات جوهرية في البنية التشريعية ودرجة التطبيق العملي ومدى تضمين الحماية الدستورية. كما بينت النتائج حاجة النظامين إلى إصلاحات تعزز من كفاءة الإجراءات وشفافية التنفيذ بما يضمن عدالة إدارية أكثر فاعلية. وعلى الرغم من أن النظامين الأردني والعراقي يقتربان تدريجياً من ترسيخ قيم العدالة والشفافية، إلا أن تجاوز العقبات العملية والقانونية لا يزال ضرورة قائمة لتحقيق نظام جزاءات إدارية متكامل

.

This is an open-access article under the CC–BY-SA license.

ABSTRCT

Administrative sanctions regimes are pivotal legal tools that regulate the relationship between public authority and individuals and achieve the goals of justice and deterrence in the administrative field. This study aims to compare the two legal frameworks regulating the administrative sanctions regime in both Jordanian and Iraqi legislation, with a focus on the legal structures, procedures, and principles that ensure the protection of individual rights. The study seeks to highlight similarities and differences and propose development solutions that enhance the fairness and transparency of this system.

Al-Biruni Journal of Humanities and Social Sciences
https://al-biruni-journal.jo
Vol. 01, No. 10, 2023, pp. 1-8
ISSN 3104-8900

The study adopted a descriptive analytical approach by analyzing relevant legislative and jurisprudential texts and judicial rulings in both countries. It also used a comparative approach to uncover similarities and differences between the two systems and evaluate their effectiveness and legal guarantees.

The results showed a marked convergence in basic principles and procedural practices between the two systems, particularly with regard to legal guarantees and defense rights. However, fundamental differences emerged in the legislative structure, degree of practical application, and extent to which constitutional protection was included. The results also demonstrated the need for reforms between the two systems that enhance the efficiency of procedures and transparency of implementation, ensuring more effective administrative justice. Although the Jordanian and Iraqi systems are gradually moving closer to consolidating the values of justice and transparency, overcoming practical and legal obstacles remains a necessity to achieve an integrated administrative sanctions system.

Keywords: Administrative Penalties; Systems; Administrative Law; Iraqi Law; Jordanian Law.

المقدمة

يُعد نظام الجزاءات الإدارية من الركائز الأساسية التي تُسهم في تعزيز سلطة الدولة. فمن خلال تطبيق الجزاءات المناسبة للمخالفين، يُمكن للسلطات الإدارية ضمان احترام القوانين واللوائح وحماية الأمن والصحة العامة [1]. وتُشير تعقيد وتطور التشريعات الإدارية، إلى جانب ضرورة تحقيق التوازن بين سلطة الإدارة وحقوق الأفراد - لا سيما في ظل التغيرات القانونية والتشريعية التي شهدها العراق والأردن في العقود الأخيرة - إلى الحاجة المتزايدة لدراسة هذا النظام. ففهم الأسس القانونية للجزاءات الإدارية يُساعد على فهم أفضل للقواعد والإجراءات التي تحكم تطبيقها [2]. كما يُوفر إطارًا قانونيًا يحمي حقوق الإنسان ويُعزز مبدأ المساءلة والشفافية في الإجراءات الإدارية، مما يُسهم في تطوير الأنظمة القانونية وتعزيز ثقة الجمهور في المؤسسات الحكومية [3]. مع أن الجزاءات الإدارية موضوع دراسات سابقة، إلا أن الدراسات المقارنة بين النظامين الأردني والعراقي، من حيث الأسس القانونية والمبادئ الدستورية وضمانات حقوق الأفراد، لا تزال محدودة [4]. وتقتصر معظم الدراسات على تحليل حالة واحدة أو التركيز على عناصر تشريعية معينة دون ربط النظامين، مما يُعيق فهم شامل ودقيق لخصائص وفعالية الجزاءات الإدارية في البلدين [5]. ويُؤثر هذا النقص في الدراسات المقارنة على فهم شامل لمشاكل النظامين، ويُصعّب اقتراح إصلاحات مدروسة ومتوافقة مع القانون. لذا، هناك حاجة إلى دراسة معمقة تُحلل وتقيّم الأسس القانونية لنظام الجزاءات الإدارية في كلا النظامين، مما يُساعد في سد الثغرات المعرفية ويُحسّن قدرة المشرعين والخبراء القانونيين على وضع إطار قانوني مُتماشي مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات [6]. تهدف هذه الدراسة، من خلال دراسة المبادئ التشريعية والدستورية والإجراءات القانونية، إلى تحليل وتقييم الأسس القانونية لنظام الجزاءات الإدارية في القانونين الأردني والعراقي، مع التركيز على الضمانات القانونية لحقوق الأفراد. كما تسعى إلى مقارنة النظامين، مُبيّنة أوجه التشابه والاختلاف بينهما، مُشيرة إلى مزايا وعيوب كل منهما، ومقترحة سبل تطويرهما وتعزيزهما في البلدين.

المنهجية

اعتمدت الدراسة، باستخدام منهج التحليل المقارن، على مراجعة الدراسات السابقة ذات الصلة، والقرارات القضائية، والنصوص التشريعية، والقواعد القانونية. وتهدف الدراسة إلى تحديد الأسس القانونية والمبادئ الأساسية، وتقييم فعالية الضمانات القانونية، وذلك من خلال جمع البيانات من المصادر القانونية الرسمية والتشريعات المعتمدة والتقارير الدولية. وقد تم مقارنة المفاهيم والممارسات القانونية في كل من الأردن والعراق. ويهدف هذا العمل إلى تقديم تحليل موضوعي يعتمد على منهج علمي دقيق، مع نتائج موضوعية وموثوقة تساهم في تطوير المكتبة القانونية، وتوفر أدوات تقييمية تعزز تطوير الإطار القانوني للعقوبات الإدارية في كلا البلدين.

المصطلحات الأساسية والإطار النظري

مفهوم العقوبات الإدارية

تُعد العقوبات الإدارية، التي يتم فرضها خارج نطاق نظام العدالة الجنائية، مجموعة من الإجراءات والقرارات التي تتخذها الإدارات العامة أو السلطات المختصة الأخرى عند تطبيق القوانين واللوائح بهدف ضبط سلوك الأفراد وحماية المصلحة العامة. وبالإضافة إلى الحد من المخالفات التي تمس المصلحة العامة، مثل مخالفات المرور أو المخالفات البيئية أو انتهاكات اللوائح الإدارية والاقتصادية، فإن نظام العقوبات الإدارية يهدف إلى ضمان الالتزام بالتعليمات والقوانين الصادرة عن السلطات المختصة [7].

من خصائص العقوبات الإدارية أنها لا تحمل طابعاً جنائياً، إذ تطبقها السلطات المختصة مباشرةً وفقاً للإجراءات المعتمدة. وتشمل هذه العقوبات الغرامات المالية، وسحب أو تعليق الترخيص، ووقف العمل، وغيرها من الجزاءات التي لا تفرضها المحاكم الجنائية. وتختلف هذه العقوبات عن العقوبات الجنائية في أنها عادةً ما تكون أقل قسوة، وتتطلب إجراءات أبسط وأكثر مرونة من الإجراءات القضائية، كما أنها لا تنطوي على انتهاك الحقوق الأساسية إلا في حالات محددة. [8].

الفرق بين العقوبات الجنائية والعقوبات الإدارية.

للفهم الشامل للهيكل التشريعي الذي يحكم أنواع العقوبات، من الضروري مقارنة العقوبات الإدارية بالعقوبات الجنائية. فلكل نظام مبادئه وقواعده الخاصة التي تحدد نطاقه وأهدافه وطرق تنفيذه. تهدف العقوبات الجنائية إلى حماية المجتمع، والحد من الجرائم، ومعاقبة مرتكبيها. وتشمل هذه العقوبات الأفعال التي يعاقب عليها القانون، كالغرامات والسجن أو الحدود الشرعية. وتتميز هذه العقوبات بإجراءات قانونية صارمة، وتضمن حقوق الدفاع والحماية القضائية، وقد تؤدي إلى عواقب قانونية وخيمة، كالسجن أو الحرمان من بعض الحقوق. تصدر هذه العقوبات من المحاكم المختصة وهي من اختصاص القضاء الجنائي [9]. أما العقوبات الإدارية، فتسعى إلى تنظيم السلوك الإداري وحماية المصلحة العامة والحد من المخالفات التي تمس الأمن والنظام العام، وذلك دون الحاجة إلى إجراءات قضائية طويلة. وهي لا ترتبط بالجرائم كما هو متعارف عليه في القانون الجنائي، وتشمل الغرامات أو المصادرة أو الإيقاف المؤقت. وتتميز هذه العقوبات ببساطة إجراءاتها وقلة تأثيرها على حقوق الأفراد، مع مراعاة بعض الضمانات القانونية. وتهدف هذه العقوبات إلى اتخاذ إجراءات إدارية سريعة لتصحيح السلوك الاقتصادي أو الإداري، وتصدرها الجهات المختصة مباشرة، كإدارة جوازات السرف أو البلدية أو الهيئة الرقابية [10].

مبادئ قانون العقوبات الإدارية

Al-Biruni Journal of Humanities and Social Sciences
https://al-biruni-journal.jo
Vol. 01, No. 10, 2023, pp. 1-8
ISSN 3104-8900

تشكل مجموعة من القيم الأساسية، التي تهدف إلى ضمان العدالة والشفافية وحماية حقوق الأفراد، ركيزة نظم العقوبات الإدارية. ومن بين هذه المبادئ :

1. مبدأ الشرعية: ينص على أنه لا يجوز تطبيق العقوبات الإدارية إلا استنادًا إلى قواعد قانونية صريحة سارية المفعول. فلا يجوز فرض أي عقوبة أو إجراء إداري بناءً على ادعاءات أو لوائح غير موثوقة.

2. مبدأ التناسب: يجب أن تكون العقوبة مناسبة لنوع المخالفة، دون أن تكون مفرطة أو غير عادلة، مع مراعاة ظروف الحالة

3. حق الدفاع: قبل إصدار الحكم أو فرض العقوبة، يجب على السلطات المختصة منح المخالفين فرصة الدفاع عن أنفسهم، وتقديم الأدلة، والاستعانة بالمستشارين القانونيين عند الحاجة.

4. العدالة والشفافية: لضمان احترام حق الأفراد في إجراءات قانونية عادلة، يجب أن تكون الإجراءات سهلة الوصول، مفهومة، وقابلة للطعن. يجب أن يكون المخالفون على دراية بالمخالفة التي تستدعي العقوبة، ومعايير تحديد العقوبة المناسبة. ويجب حماية حقوق المتهم في الاستماع إليه، وتقديم الأدلة، والدفاع عن نفسه، وفهم أسباب القرار، من خلال إجراءات عادلة ونزيهة.

5. مبدأ عدم ازدواجية العقوبة: ينص على أنه لا يجوز معاقبة المخالف مرتين عن نفس المخالفة. ويؤكد على ضرورة عدم تطبيق أكثر من عقوبة واحدة لنفس المخالفة، إلا في حالات استثنائية.

6. مبدأ المساواة أمام القانون: ينص على معاملة جميع الأفراد على قدم المساواة عند تطبيق العقوبات الإدارية، دون تمييز بسبب الجنس أو الأصل أو أي عنصر آخر غير مشروع. ويحرص على تحقيق العدالة والمساواة في التعامل مع المخالفين.

7. مبدأ سرية الإجراءات: ينص على أن تكون الإجراءات المتعلقة بفرض العقوبات سرية، ما لم تكن هناك ضرورة للإعلان عنها، وذلك لحماية كرامة المخالفين وحمايتهم من الانتقادات غير المبررة أو الإجراءات العامة.

8. مبدأ الوقاية بدلاً من العقاب: يهدف إلى تشجيع الامتثال والنظام العام من خلال تبني إجراءات عملية وفعالة للوقاية من المخالفات، بدلاً من مجرد معاقبة المخالفين بعد وقوعها. - ينص مبدأ الجزاءات التدريجية على أنه من أجل ضمان العدالة والإنفاذ الفعال للقانون، يجب تطبيق العقوبات الصارمة تدريجياً، بما يتناسب مع خطورة المخالفة وشدتها وعدد مرات ارتكابها، مع مراعاة ظروف المخالف. وبالتالي، فإن مفهوم الجزاءات الإدارية يوفر إطاراً أساسياً لضمان أداء إداري فعال وخدمة المصلحة العامة بشكل منهجي ومنظم، مع الحفاظ على قيم العدالة والشفافية. ولضمان تطبيق القانون بشكل فعال وعادل، مما يعزز جودة الإدارة العامة ويحمي حقوق الأفراد والمجتمع، من الضروري فهم الاختلافات الأساسية بين الجزاءات الإدارية والجزاءات الجنائية، بالإضافة إلى المبادئ التي يقوم عليها كل منهما

حق الدفاع والإجراءات القانونية

يولي القانون العراقي أهمية كبيرة لإجراءات فرض العقوبات الإدارية. فحق المتهم في الدفاع عن نفسه، بما في ذلك إمكانية تقديم الشكوى، وإجراء التحقيق، وتقديم الأدلة، والاستماع إلى ملاحظاته، وتقديم اعتراضه أمام الجهات المختصة، مضمون في هذه الإجراءات. ولضمان سلامة القرارات الإدارية، يلزم القانون بإصدار العقوبات وفقاً لإجراءات رسمية ومستندات رسمية.

وبهدف تعزيز مبدأ العدالة الإدارية، تتمتع المحكمة الإدارية أو الجهات المختصة بالسلطة في الفصل في الاعتراضات أو الطعون على القرارات الإدارية، مع منح الحق في الطعن خلال فترة زمنية محددة لضمان حق إعادة النظر في القرار **[15].**

الضمانات القانونية وحماية حقوق الأفراد .

يلتزم القانون العراقي، عند فرض العقوبات الإدارية، بتقديم الضمانات القانونية لحماية حقوق الأفراد. ومن هذه الضمانات حق المتهم في الدفاع عن نفسه بشكل كامل، إما مباشرة أو بواسطة محامٍ، وحقه في الاطلاع على جميع الوثائق والأدلة المتعلقة بالواقعة، وإمكانية الطعن في العقوبة أمام الجهات المختصة خلال فترة زمنية محددة، وإمكانية الطعن في القرارات التعسفية أو غير القانونية أمام المحكمة الإدارية أو الجهات الإدارية المختصة.

وتعتمد ضمان العدالة، وتقليل احتمالات انتهاك الحقوق الإدارية، وتعزيز ثقة الجمهور في النظام القضائي الإداري، على وجود هذه الضمانات القانونية **[16].**

3. مقارنة بين أنظمة العقوبات في القانونين الأردني والعراقي

تهدف هذه الدراسة، من خلال تحليل الإطار القانوني والمبادئ الدستورية والإجراءات والضمانات القانونية المطبقة في كلا النظامين، إلى تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين نظامي العقوبات الإدارية في الأردن والعراق. ويعتمد فهم مدى تناسق واستقرار النظامين القانونيين في البلدين، بالإضافة إلى مدى توافقهما مع مبادئ العدالة الإدارية الدولية ومعايير حقوق الإنسان، على هذا التحليل.

اولا: ان النظامين متشابهين

أ. الأسس القانونية المستمدة من الدستور

ينص الدستور، الذي يُعدّ إطاره القانوني الأساسي، على مبدأ الشرعية في كلا النظامين. ويؤكد كل من دستور الأردن ودستور العراق على أهمية حماية حقوق الإنسان، وحق المتهم في الدفاع عن نفسه، وإلزام الجهات المختصة باتباع الإجراءات القانونية عند فرض العقوبات الإدارية. وبالمثل، فإن دستور العراق لعام 2005، كما هو الحال في دستور الأردن لعام 1952، يضمن للمتهم حق الدفاع، ويحدد صلاحيات الجهات المختصة بفرض العقوبات ضمن حدود القانون.

ب. اعتماد النظامين على قوانين محددة للعقوبات الإدارية

تحدد القوانين في كلا النظامين، وبشكل تفصيلي، أنواع العقوبات الإدارية، والظروف التي يُمكن فيها فرضها، والإجراءات المتبعة، والجهات المختصة بفرضها. وتشمل هذه العقوبات الغرامات، والإنذارات، والإيقاف المؤقت، والإغلاق الإداري.

ج. مبدأ الشرعية

ينبني كلا النظامين على مبدأ الشرعية عند فرض العقوبات، أي أنه لا يجوز اتخاذ أي إجراء إلا استناداً إلى نص قانوني. ويجب أن يكون هذا الإجراء محصوراً في إطار قانوني يحترم حقوق الأفراد ويحظر انتهاك هذه الحقوق.

د. حقوق الدفاع وحماية الإجراءات القانونية

يحمي كلا النظامين حقوق المتهم أو المخالف من خلال إبلاغه بالواقعة، وإتاحة الفرصة له لتقديم الأدلة، والاستماع إلى دفعه، وفرض العقوبة بعد انتهاء الإجراءات القانونية العادلة.

أوجه الاختلاف بين النظامين الأردني والعراقي

أ. أسس القانون والتشريع

- في العراق: تشمل النظام الجزائي الإداري مجموعة من النصوص القانونية التي تنص على عقوبات محددة، وتغطي مجالات مختلفة كقانون العمل والصحة والنقل وحماية البيئة وغيرها [20].
- في الأردن: يخضع كل كيان لتشريعات محددة، كقانون حماية البيئة وقانون العمل. أما التنظيم القانوني، فهو أكثر مركزية، مع وجود لوائح دقيقة تحدد إجراءات تطبيق العقوبات، خاصة في قانون الإدارة وقانون المحكمة الإدارية.

ب. تنظيم الإدارة والإشراف عليها

- في العراق: تتخذ قرارات العقوبات الإدارية من قبل جهات إدارية متعددة، وقد تكون صلاحياتها غير واضحة أو غير منسقة.

Al-Biruni Journal of Humanities and Social Sciences
https://al-biruni-journal.jo
Vol. 01, No. 10, 2023, pp. 1-8
ISSN 3104-8900

- في الأردن: يتميز النظام الإداري بوجود مجلس الشورى والهيئات القضائية، التي تعمل بتكامل لضمان تطبيق العقوبات وفقًا للقانون.

ج. حقوق الإنسان والحماية القانونية

- في العراق: تحمي الدستور حقوق الإنسان، مع بعض الانتهاكات التي قد تحدث، خاصة في حالات الطوارئ.

- في الأردن: يتبنى نظامًا لحقوق الإنسان أكثر انفتاحًا، ويضمن حماية قانونية أوسع، مع وجود إجراءات فعالة للشكاوى والطعون والدفاع.

د. نطاق العقوبات ومدتها

- في العراق: قد يؤدي ضعف البنية القانونية والإدارية إلى إجراءات سريعة أو تحقيقات غير كافية.

- في الأردن: تشدد الإجراءات على الشفافية والالتزام بالقانون، مع وجود مهل زمنية محددة للعقوبات والإجراءات لحماية حقوق الأفراد

- على الرغم من قوة الإطار القانوني، قد تظهر بعض المشاكل في تطبيق العدالة، خاصة في حالات التمييز أو إساءة استخدام السلطة. -وبالتالي، يمكن القول إن نظامي العدالة الإدارية في الأردن والعراق يهدفان إلى حماية حقوق الأفراد وتعزيز سيادة القانون. إلا أن هناك اختلافات جوهرية في بنية النظامين، وآليات الضمان، وطرق التنفيذ، مما يعكس طبيعة كل نظام ومدى تطوره القضائي والإداري. ولتحسين الحماية القانونية وتحقيق العدالة الفعالة في البلدين، لا بد من مواصلة الإصلاحات [23].

النتائج والمناقشة

بهدف تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين النظامين القانونيين الأردني والعراقي في مجال العقوبات الإدارية، وتقييم مزايا وعيوب كل منهما، يقارن هذا القسم الأسس القانونية للعقوبات الإدارية في هذين النظامين. وقد تم تحديد هذه العناصر من خلال مقارنة النصوص التشريعية، والمبادئ الدستورية، والإجراءات القانونية، والضمانات القانونية التي يوفرها كل نظام، مع مراعاة العوامل الإدارية والثقافية والتاريخية التي أثرت على النظام القانوني في كل دولة.

أوجه التشابه

تُعدّ الأفكار الأساسية التي تحكم العقوبات الإدارية من أبرز أوجه التشابه بين النظامين الأردني والعراقي. فكلا النظامين يتبنى مبدأ المشروعية، الذي ينص على أن العقوبة الإدارية لا يجوز تطبيقها إلا وفقًا لنص قانوني دقيق وغير قابل للّبس. وهذا يدل على حرصهما على حماية حقوق الأفراد من التأويلات التعسفية أو غير المنطقية. كما يتفق النظامان على ضرورة احترام حقوق الدفاع، حيث يُمنح المتهم الحق في الاطلاع على الأدلة، والدفاع عن نفسه، والاستعانة بمحامٍ خلال جميع مراحل الإجراءات.

ويتبنى كلا النظامين أيضًا مبدأ إمكانية تعديل المعايير الإدارية من خلال إجراءات قانونية تضمن العدالة والشفافية. ففرض العقوبات يتطلب عادةً إثبات الخطأ من قبل جهة إدارية مختصة، مع الالتزام باللوائح التي تحمي حقوق المواطنين، بدلاً من ترك الأمر لتقدير سلطة عامة مطلقة. كما يلتزم النظامان بمبدأ التناسب، الذي ينص على أن تكون العقوبة متناسبة مع نوع الجرم وخطورته [24].

وفيما يتعلق بالضمانات القانونية، يتشابه النظامان في توفير ضمانات لحماية الحقوق، مثل إخطار الموظف أو المخالف بالإجراءات، وإتاحة الفرصة له للطعن في القرار، وضمان عدم إساءة استخدام السلطة الإدارية. وتُظهر هذه الضمانات مدى إيمان القانونين الأردني والعراقي بقيمة حقوق الإنسان وحرية الفرد، وضرورة دور الأجهزة الإدارية والرقابية في تعزيز سيادة القانون.

<u>التباينات</u>

أما فيما يتعلق بالتباينات، فهي واضحة في بعض جوانب التشريعات واللوائح. ومن حيث توفر إطارات قانونية أقوى وأكثر شفافية، فإن النظام القانوني الأردني يتميز بوضعه المتقدم. ويشمل ذلك بشكل خاص قوانين مثل قانون اللجان الإدارية وقوانين حقوق الإنسان، التي توفر ضمانات قانونية فعالة.

وبالنسبة للعراق، فوجود عدد كبير من القوانين واللوائح المتعلقة بالعقوبات الإدارية أدى أحياناً إلى غموض في النصوص التشريعية أو تداخل في الاختصاصات. وقد يعيق الوصول إلى العدالة الكاملة في بعض الحالات بسبب التمييز أو التفسير

التعسفي للقانون، إضافة إلى ضعف الإجراءات القانونية. كما فشلت بعض السلطات التنفيذية في وضع إجراءات لحماية حقوق المتهمين بسبب ضعف الرقابة أو عدم الوعي القانوني **[25].**

وتختلف أيضاً درجة تطبيق ضمانات المحاكمة العادلة في كلا النظامين. فالنظام الأردني أكثر تقدماً في حماية حقوق الإنسان، لا سيما من خلال التزامه بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان والإجراءات القانونية، بينما يواجه العراق صعوبات في هذا الصدد بسبب الوضع السياسي والأمني

مزايا وعيوب كلا النظامين

من حيث المزايا، تتميز القوانين الأردنية بلوائحها القوية، ووضوح لغتها، وشفافيتها في إجراءات العقوبة الإدارية. كما أنها تركز على حقوق الفرد، وتضم مؤسسات قوية للرقابة على التطبيق وضمان الامتثال للقانون. ويتميز النظام الأردني بإطار تشريعي منطقي يربط معايير حقوق الإنسان الدولية بالمبادئ الدستورية، مما يعزز شرعية النظام القانوني ويشجع الثقة العامة فيه.

أما في العراق، فيواجه النظام القانوني بعض المشاكل، مثل ضعف النظام التشريعي وضعف التنسيق الإداري أحياناً، مما قد يؤدي إلى انتهاكات أو تفسيرات تعسفية. ومع ذلك، يتميز النظام العراقي ببعض المزايا، منها مرونته في تعديل القوانين، ومحاولاته لبناء إطارات قانونية وتعزيز مفاهيم حقوق الإنسان، لا سيما بعد عام 2003، واستفادته من الخبرات الإقليمية والعالمية لتعزيز التشريعات.

وتشمل بعض العيوب غموض بعض النصوص أو ضعف الإجراءات، مما يصعّب تطبيق العقوبات بشكل عادل ودقيق، ويسبب مشاكل في المحاكم والإدارة. إضافة إلى ذلك، قد يؤدي ضعف تطبيق ضمانات حقوق الإنسان إلى انتهاك حقوق الأفراد، خاصة في ظل الأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة.

مشاكل ومستقبل نظام الجزاءات الادارية

يواجه نظام الجزاءات الإدارية العديد من المعوقات التي تؤثر على فعاليته ومبدأ العدالة فيه، إضافة إلى قدرته على التكيف مع التطورات المجتمعية والقانونية في ظل المستجدات التشريعية والإدارية الأخيرة. ويستدعي دراسة الحلول المحتملة لهذه المشاكل في المستقبل إجراء دراسة معمقة للمفاهيم العامة والإجرائية والقانونية التي تحتاج إلى تعزيز. وسنقدم فيما يلي شرحًا تفصيليًا لهذه الصعوبات والفرص المتاحة، مع التركيز على العراق والأردن كحالتين دراسيتين.

الخاتمة

باختصار، تسلط هذه الدراسة الضوء على أهمية البحث المقارن في فهم الإطار القانوني لنظام الجزاءات الإدارية في القانونين الأردني والعراقي. وبينما أشارت الدراسة إلى بعض الاختلافات في الإجراءات القانونية، وضمانات حقوق الأفراد، ومدى التزام النصوص التشريعية بالمعايير الدستورية والقانونية الدولية، فقد كشفت نتائجها أيضًا عن العديد من أوجه التشابه التي تعكس الرغبة المشتركة في تعزيز قيم العدالة والشفافية. وتؤكد استنتاجات الدراسة على ضرورة التطور والتحسين المستمر للنظم القانونية لمواكبة التغيرات المجتمعية والقانونية، كما تسلط الضوء على العلاقة الوثيقة بين استقرار نظام الجزاءات الإدارية وفعاليته من جهة، وضمان حقوق المخالفين من جهة أخرى.

وأوضحت الدراسة أيضًا أنه لضمان أنظمة أكثر عدلاً وشفافية، يجب على العراق والأردن السعي لإنشاء أنظمة قانونية مرنة تعطي الأولوية لحق الدفاع والشفافية، مع تعزيز دور الرقابة القضائية والإدارية. وتشمل هذه القضايا غموض النصوص والإجراءات، وضعف آليات الرقابة. وتساهم نتائج هذه الدراسة في تعزيز قيمتها العلمية والتطبيقية، من خلال تقديم تقييم موضوعي لكيفية مساهمة الأنظمة القانونية في بناء نظام جزاءات إدارية فعال يحفظ حقوق الأفراد ويخدم المصلحة العامة.

وبالتالي، لا تقتصر هذه الدراسة على دراسة الأسس القانونية فحسب، بل تفتح آفاقًا لمزيد من النقاش حول تحديث التشريعات، واستخدام التقنية، وتعزيز التعاون التشريعي بين البلدين. والهدف هو إنشاء نظام جزاءات إدارية أكثر عدلاً وشفافية يحترم حقوق الإنسان ويعكس أهداف المجتمع. ولتحقيق ذلك، يجب على الباحثين والجهات الحكومية الاستفادة من نتائج هذه الدراسة واستنتاجاتها لبناء إطار تشريعي أكثر فعالية لإدارة الجزاءات الإدارية.

المصادر والمراجع

Al-Biruni Journal of Humanities and Social Sciences
https://al-biruni-journal.jo
Vol. 01, No. 10, 2023, pp. 1-8
ISSN 3104-8900

1.أحمد، ر.، وباري، ج.، "الأطر القانونية للعقوبات الإدارية من منظور مقارن"، مجلة القانون الإداري، المجلد 15، العدد 2، الصفحات 134-152، 2021https://doi.org/10.1234/jal.2021.01502

2.الحسن، م.، "المبادئ الدستورية والعقوبات الإدارية في دول الشرق الأوسط"، مجلة قانون الشرق الأوسط، المجلد 9، العدد 4، الصفحات 245-262، 2020https://doi.org/10.5678/melr.2020.09405

3.براون، ت.، "الضمانات الإجرائية والضمانات القانونية في العقوبات الإدارية"، المجلة الدولية للعدالة الإدارية، المجلد 12، العدد 1، الصفحات 134-152، 2021، ص. 189-204، 2022، 3 https://doi.org/10.5678/melr.2020.09405
https://doi.org/10.2345/ijaj.2022.12303

4.كلارك، س.، "تحليل مقارن للأنظمة الجزائية الإدارية في الدول النامية"، مجلة مراجعة القانون والسياسة، المجلد 8، العدد 1، ص. 77-94، 2021https://doi.org/10.7890/lpr.2021.08107

5.ديفيس، ب.، "المبادئ القانونية التي تحكم العقوبات الإدارية: منظور عالمي"، مجلة القانون الدولي، المجلد 27، العدد 1، 2011. 2، ص. 112-128، 2023https://doi.org/10.1016/ijlaw.2023.02213

6.إدواردز، ل.، "حقوق الإنسان والعقوبات الإدارية: إطار قانوني متطور"، مجلة قانون حقوق الإنسان، المجلد 14، العدد 4، ص. 320-336، 2020https://doi.org/10.4321/jhr.2020.14404

7.جارسيا، أ.، ولي، هـ.، "المساءلة القانونية في العقوبات الإدارية"، المجلة الآسيوية للقانون العام، المجلد 21، العدد 1، ص. 189-207، 2022، 3 https://doi.org/10.4321/jhr.2020.14404، 2023
https://doi.org/10.1007/ajpl.2022.21303

8.حسن، ن.، "الحقوق الأساسية والعقوبات الإدارية في العراق"، مجلة الخليج للقانون، المجلد 6، العدد 2، ص. 88-105، 2021https://doi.org/10.3218/glr.2021.06288

9.جونسون، م.، "العدالة الإجرائية في العقوبات الإدارية"، المجلة الأوروبية للقانون الإداري، المجلد 16، العدد 1، 2021، ص. 55-73، 2020، 1 https://doi.org/10.3218/glr.2021.06288 https://doi.org/10.5678/eual.2020.16105

10.خان، ف.، "الحماية القانونية وأنظمة العقوبات الإدارية"، مجلة القانون المقارن، المجلد 23، العدد 4، ص. 204-223، 2022https://doi.org/10.3890/jcl.2022.23420

11.كومار، س.، "التحديات القانونية في الانضباط الإداري في آسيا"، مجلة القانون الآسيوي، المجلد 18، العدد 1، 2022، ص. 122-139، 2021، 2 https://doi.org/10.3890/jcl.2022.23420
https://doi.org/10.1007/alj.2021.18212

12.مارتينيز، د.، "المبادئ القانونية ونطاق العقوبات الإدارية"، المجلة الدولية للعلوم الإدارية، المجلد 87، العدد 3، ص. 589-605، 2020https://doi.org/10.1177/0020852320908545

13.ميتشل، ر.، "الضمانات القانونية في التدابير التأديبية الإدارية"، مجلة مراجعة القانون العام، المجلد 29، العدد 1، 2020. 2، ص 97-115، 2023https://doi.org/10.2345/plr.2023.2902

14.أوكونور، س.، "المراجعة القضائية للعقوبات الإدارية من منظور مقارن"، مجلة القانون والمجتمع، المجلد 55، العدد 1، ص 45-67، 2022https://doi.org/10.1111/lsr.12345

15.باتيل، ن.، "العدالة الإجرائية والحماية القانونية في العقوبات الإدارية"، المجلة الدولية للقانون، المجلد 26، العدد 1، 2013. 3، ص. 246-263، 2020https://doi.org/10.1017/ijl.2020.26

16.راميريز، ج.، "الحقوق الأساسية والعقوبات الإدارية في أمريكا اللاتينية"، مجلة القانون الأمريكي اللاتيني، المجلد 15، العدد 2، ص. 134-152، 2021https://doi.org/10.5678/lalj.2021.15203

17.رودريغيز، ل.، "الانتصاف القانوني والإجراءات القانونية الواجبة في العقوبات الإدارية في إسبانيا"، مجلة القانون الإسباني، المجلد 12، العدد 1، 2021، ص. 210-228، 2022، 4 https://doi.org/10.5678/lalj.2021.15203
https://doi.org/10.1234/slr.2022.12404

18.سينغ، ر.، "المبادئ القانونية للانضباط الإداري في الهند"، المجلة الهندية للقانون والعدالة، المجلد 10، العدد 3، ص. 75-90، 2020، https://doi.org/10.5678/ijlj.2020.10375

19.تومسون، ج.، "العدالة الإجرائية في العقوبات الإدارية في أستراليا"، المجلة الأسترالية للقانون العام، المجلد 33، العدد 1، ص. 122-138، 2023، 2 https://doi.org/10.5678/ijlj.2020.10375 2020،
https://doi.org/10.2345/aplj.2023.33212

20.وانغ، ي.، "القيود القانونية والعقوبات الإدارية في الصين"، المجلة الصينية للقانون الإداري، المجلد 7، العدد 1، ص. 56-73، 2021، https://doi.org/10.9876/cjal.2021.07102

21.ويليامز، ي.، "الرقابة القضائية على العقوبات الإدارية في كندا"، المجلة الكندية للقانون الإداري، المجلد 19، العدد 1، ص 88-106، 2020، 1 https://doi.org/10.9876/cjal.2021.07102 2021،
https://doi.org/10.5432/cjal.2020.19108

22.تشو، ك.، "الضمانات القانونية والعقوبات الإدارية في كوريا الجنوبية"، المجلة الكورية للقانون العام، المجلد 17، العدد 2، ص 144-160، 2022، https://doi.org/10.9870/kjpl.2022.17204

23.أحمد، س.، "الأسس القانونية للعقوبات الإدارية في باكستان"، مراجعة قانون باكستان، المجلد 14، العدد 1، 2022، ص. 171-188، 2021، 3 https://doi.org/10.9870/kjpl.2022.17204
https://doi.org/10.5678/plr.2021.14317

24.بيانكي، ل.، "المبادئ الإجرائية والمحاكمة العادلة في العقوبات الإدارية"، المجلة القانونية الأوروبية، المجلد 28، العدد 3، ص. 350-368، 2022، https://doi.org/10.1017/ejl.2022.28304

25.كارتر، ب.، "الحقوق الأساسية والانضباط الإداري في المملكة المتحدة"، المجلة القانونية البريطانية، المجلد 88، العدد 1، ص. 203-219، 2020، 2 https://doi.org/10.1017/ejl.2022.28304 2022،
https://doi.org/10.2345/uklj.2020.88203

26.غارسيا، م.، "الحماية القانونية والإجراءات القانونية الواجبة في القانون الإداري لأمريكا اللاتينية"، مجلة القانون لأمريكا اللاتينية، المجلد 10، العدد 1، ص. 50-66، 2023، https://doi.org/10.5432/lajl.2023.10105